المشكلة أن أجندة الجهاد الخاصة تتجاهل احتياجات حركة المقاومة الاسلامية

حماس تواجه معضلة كبح جماح الجهاد الاسلامي

طلاب فلسطينيون في جامعة بير زيت في مدينة رام الله يرشقون جنود الاحتلال بالحجارة

■ التقارير عن العملية الانتحارية في تل أبيب امسكت بقادة حماس في غزة لاول مرة منذ اي وقت مضى في موقف المسؤولية. ليس قادة هيئة معارضة، يمكنها أن تهدد وتتحمس، بل اعضاء برلمان وحكومة. ومع أن ردود الفعل الرسمية القت المسؤولية على اسرائيل الا ان الناطقين بلسان حماس تحدثوا في الغرف المغلقة عن مسألة كيف يمكن كبح جماح الجهاد الاسلامي.

وقالت مصادر مقربة من اسماعيل هنية: «ان عليهم في اسرائيل ان يفهموا بأنه حتى لو كان بود سماعيل هنية ان يشجب العملية، لما غفر له رأيه العام على ذلك».

وذات المصادر كانت تأمل ان تفهم اسرائيل حتى في يوم مثل يوم أمس اضطرارات رئيس حكومة حماس. ولسبب ما فان حماس التي تصرفت حتى قبل سنة مضت تماما مثل الجهاد الاسلامي، فمن المعقول ان تكون حكومته الجديدة تستحق الحظوة التي لم يحصل عليها ابو مازن ابدا.

رغم ذلك، فبين السطور جرى التلميح الى ان قيادة حماس الجديدة التي تدير حربا من أجل تثبيت حكمها، غير راضية ابداً عن سلوك الجهاد الاسلامي. ومع أن احدا لا يوهم نفسه للحظة في أن هنية ورفاقه اصبحوا محبي صهيون الا أن هذه العملية تأتي في توقيت حرج من ناحية حماس، التي تحاول الاثبات للغرب بانها صاحبة السيادة الشرعية. ومثل هذه العملية، في قلب تل ابيب، تبعدها اكثر فأكثر عن الصورة النقية التي تحاول خلقها لنفسها. بشكل غير رسمي يقولون في حماس انهم لا يريدون لحكومتهم الجديدة ان تفشل مثل سابقتها في الحفاظ على التهدئة. ورغم ذلك فلا أمل حتى وان كان طفيفا في أن تستخدم حماس اجهزة امن السلطة ضد الجهاد الاسلامي. وتعتقد حماس بانه اذا ما اعطتها اسرائيل الفرصة، واوقفت النشاط العسكري، فان بوسعها أن تفرض ارادتها على الجهاد الاسلامي بواسطة الكلام والمفاوضات. هنا ايضا فانهم يعتقدون بانهم سينجحون في المكان الذي فشل فيه ابو مازن.

المشكلة هي أن للجهاد الاسلامي أجندة خاصة بها. تتجاهل حتى احتياجات حماس. فبعد خمس سنوات من الانتفاضة فان الجهاد الاسلامي هي المنظمة الوحيدة التي تنجح في قتل الاسرائيليين على اساس ثابت.

العملية أمس الاول هي العملية الانتحارية السابعة التي تنفذها الجهاد الاسلامي في غضون 14 شهرا. وكل عملية كهذه تعزز صورة المنظمة في أوساط النواة الكفاحية في الشارع الفلسطيني، والتي تشعر بأن الجهاد تحل محل حماس كرائدة للعمليات. وعليه، فستكون حاجة الى اكثر من كلام الاقناع من حماس لحمل الجهاد على التخلي عن مكانتها الجديدة.

عميت كوهين
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/4/18

اسرائيل ستختار نهاية التهدئة في النهاية

الحكومة الجديدة ستضطر الى الحسم بين هجوم واسع في المناطق وحث خطة الانطواء القائمة على جدول الاعمال

■ سيارات المرسيدس الفاخرة التي ظهرت مؤخرا في شمالي السامرة كانت تشير الى ان مالا طائلا وصل الى المنطقة. وعلى الفور قدرت المخابرات الاسرائيلية بأن هذه اموال ايرانية، انسكبت، بوساطة من حزب الله، لصب الزيت على شعلة الارهاب. والمبالغ مدار البحث تصل حتى الى عشرات الاف الدولارات عدا ونقدا، تدور بين ايدي من يتعهد باخراج عمليات في الاراضي الاسرائيلية الى حيز التنفيذ.

ولكن من غير الجدير الاعتقاد بأن سبب العملية أمس هو المال الايراني وحده. فمع انه يشجع العمليات الا ان هناك اسبابا اخرى، وهي أن فترة الهدوء التي تمتعت بها اسرائيل أعلن الفلسطينيون عن التهدئة انها آخذة في الانتهاء، نعم. الارهاب يعود.

والسبب في ان الارهاب يعود يجب اعادته اولا وقبل كل شيء الى ما يجري في السلطة الفلسطينية، فعندما أعلن رئيس السلطة ابو مازن قبل نحو سنة بأنه يعارض الارهاب، فانه كان يقصد كل كلمة يقولها. ولكن حين جاءت مرحلة الافعال لم يتجرأ على مواجهة الجهاد الاسلامي والاجنحة العاقة من فتح والتي واصلت العمليات. قيادتهم كانت واهية في الاسابيع الاخيرة منذ تشكيل حكومة حماس، احتدم الوضع فقط من ناحية اسرائيل. فحيالنا تقف اليوم سلطة فلسطينية ذات رأسين. رئيسها يواصل التنديد بشكل مثير للشفقة بالعمليات فيما الناطقون بلسان الحكومة الجديدة يبثون على موجة اخرى. ورغم ذلك فان للاجراءات الاسرائيلية أيضا دورا في عودة الارهاب. كبار مسؤولي جهاز الامن كانوا راضين جدا عن حقيقة أن عدد العمليات تقلص في العام الاخير. وكان ينبغي ان يكون واضحا لهم بان هذا مجرد وضع مؤقت. فالاعتقاد في أن جدار الفصل والاستخبارات الفائقة لجهاز المخابرات يحبطان معظم العمليات، كان مبالغا فيه. اما القيادة السياسية من جهتها فلم تستغل حتى النهاية الفرصة التي طرحت عليها في السنة السابقة في محاولة لشق طريق في المسيرة السياسية حيال ابو مازن. وبدلا من ذلك فان خطة فك الارتباط احادية الجانب نقلت بالتأكيد رسالة الى الفلسطينيين بان الطريق الاكثر جدوى لتحقيق اهدافهم هو الكفاح وليس الحوار.

ومهما يكن من أمر فان حجم الانذارات الهائل الذي كان أمس الاول حتى قبل العملية ـ 19 انذارا مركزا تماما مثلما في عهد ذروة المواجهة قبل بضع سنوات، هو الذي يدل على أن اسرائيل تقف امام محاولة هجوم ارهابي شامل وان العملية الشديدة أمس الاول ليست نجاحا مصادفا للجهاد الاسلامي. الانذارات العديدة لا تزال قائمة. وخيارات العمل لدى اسرائيل في ضوء هذا الوضع هي خيارات سيئة.

يتعين على الحكومة أن تقرر منذ هذا الصباح هل تقبل بتوصية جهاز الامن في فرض كامل المسؤولية على حماس التي تترأس السلطة الفلسطينية وتتخذ ضدها اجراءات حادة.

وفي السياق حتى لو تحقق فقط جزء صغير من الانذارات الكثيرة، ولم يستطع جهاز الامن صد موجة الارهاب، فان الحكومة الجديدة ستضطر منذ بداية طريقها الى الحسم بين هجوم واسع في المناطق على نمط حملة السور الواقي في عام 2002 وبين، على سبيل التمييز، حث خطة الانطواء القائمة على جدول الاعمال.

عمير ربابورت
المراسل العسكري
(معاريف) 2006/4/18

سيدة فلسطينية تحمل صورة زوجها المعتقل في سجون الاحتلال الاسرائيلي

انتهاء حالة التردد التي تطغى على المستوى السياسي بشأن كيفية الرد على صواريخ القسام ستغير السياسة

مسلحون فلسطينيون يعقدون مؤتمرا صحافيا للاعلان عن عدم مسؤوليتهم عن اسلحة او متفجرات نقلت الى الاردن

■ سقط صاروخ قسام مساء يوم الجمعة بالقرب من غرفة الطعام في كيبوتس يد مردخاي، وكما هو مثال الكأس، فانه يمكن النظر الى القسم الفارغ من كأس القسام، وايضا للقسم المليء منه. لم تقع اصابات، وقعت أضرار مادية بسيطة نسبيا، وبشكل عام تم الحفاظ على حالة الهدوء النسبي في المنطقة المجاورة لقطاع غزة منذ تم اخلاء المستوطنات والجيش الاسرائيلي: استمرار اطلاق الصواريخ الذي يتسبب بحالة من القلق والتهديد الدائم، واحيانا يتسبب بأضرار في الممتلكات، ولكن حتى الآن، يا للغرابة، لم تقع ضحايا اسرائيلية. وفي المقابل، فان اسرائيل تبدو وكأنها وعاء فارغ، وسكان الجنوب يقعون تحت تأثير قوة الاحصائيات. فمئات الصواريخ لم تتسبب بالقتل، لكن الصاروخ القادم قد يقتل، ويدفع بقوات الجيش للقيام بعملية برية أو جوية واسعة الأبعاد ضد منظمات الارهاب (الجهاد الاسلامي وغيرهم)، بل حتى ضد حماس، التي ما زالت تُشهر سلاحها وتتجاهل التزاماتها كسلطة، والعمل ضد اليهود. الرد الاسرائيلي، حتى الآن، تمثل أساسا بقصف الاماكن التي تُطلق منها الصواريخ، لكن تكتيكا كهذا لن يكون ناجعا بالنسبة لأهداف متحركة ومتغيرة، ولكن لولاها لكانت صليات الصواريخ أكبر وأكثر عددا، ولكن الحقيقة هي أن هذه الطريقة ليس بامكانها وقف الصواريخ، وبعد أن دخلت الدفعية، كما هو القسام، فان الاحصائيات هي السائدة، لأن المخاوف هي حول حياة المواطنين الفلسطينيين الأبرياء الذين تُطلق بعض الصواريخ بالقرب من منازلهم. فاذا زادت الأخطار الى حد القتل الجماعي، فلن يكون الاعتذار الاسرائيلي كافيا، ومزيدا من هذا الضغط سيشوش الخط الدقيق الفاصل بين التفهم العالمي لدفاع اسرائيل عن نفسها وبين زيادة ذلك الى حد الانتقاد والشجب والاجراءات الاخرى.

السياسة الاسرائيلية قد تتغير مع انتهاء حالة التردد التي تطغى على المستوى السياسي، التي سادت منذ بداية مرض رئيس الوزراء اريئيل شارون، ومع تشكيل حكومة جديدة وتعيين وزير دفاع، فانه يمكن بلورة خط واضح.

وفي الخلاف الداخلي على هذا «الخط» فان اقتراحا سيُقدم من اجل دفع وحشر حكومة حماس نحو السقوط، الذي بات قريبا، وايامها في السلطة أصبحت معدودة. ولا غرابة اذا كان يوجد في القدس، وواشنطن وبعض العواصم الاخرى في المنطقة ممن يعتقدون بامكانية زيادة هذه الاوضاع سوءا في قطاع غزة (والمناطق) الى الحد الذي يثور فيه المواطنون على حماس ويُديرون ظهرهم لها. هذه، بلا شك، ستكون لعبة خطرة، فالاسباب التي أدت الى سقوط النظام القديم، نظام فتح، لم تختف بعد، ولا توجد دلائل على أن انتخابات جديدة للسلطة (تشريعية) سوف تعيد للسلطة اولئك الذين وُصفوا بالفساد والابتعاد، وأن خصوم حماس سوف يُعاملون (في حالة كهذه) على أنهم عملاء لاسرائيل وواشنطن وسيوصفون بذلك اذا ما سلكوا طريقا كهذا.

سياسة أفضل وأصح من ذلك هي أن نمنع حدوث المزيد من المعاناة والقهر عن المواطنين المتعلقين بحياتهم على المساعدات الخارجية لتمويل احتياجاتهم الأساسية، سواء كان ذلك بواسطة المنح أو بواسطة دفع الرواتب لموظفي السلطة. فمطالب اسرائيل من حماس – التخلي عن الارهاب والعمل ضد المنظمات الاخرى التي تواصل الارهاب، والاعتراف باسرائيل واحترام الاتفاقات الموقعة بينها وبين السلطة – تعتبر ضرورية. لذلك يجب عدم تفويت أي فرصة لإسماع هذه المطالب يوميا على آذان حماس، واذا لم يكن ذلك مباشرة، فبواسطة قنوات اجنبية، ولكن، لنعلم، بأنه اذا صمت السياسيون فان الصواريخ والمدافع وحدها ستتكلم.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/4/17

العملية زادت من حدة الخلاف مع أبو مازن

حماس لا تستطيع الطلب من الفصائل وقف العمليات ضد اسرائيل رغم انها تزيد من إحراجها وعزلتها وتدفع بدول عربية الى الامتناع عن تقديم المساعدات

■ رغم امتناع المتحدثين الرسميين لحماس عن شجب العملية التي وقعت في تل ابيب (على سبيل المثال، المتحدث باسم حماس في غزة، سامي أبو زهري، وصف العملية بأنها «عملية مقاومة مشروعة»)، إلا أن توقيتها ليس مُريحا لحماس. فرئيس الوزراء الفلسطيني الجديد، اسماعيل هنية، ووزير خارجيته، محمود الزهار، يبذلان جهودا حثيثة من اجل انقاذ السلطة الفلسطينية من ازمتها المالية ومن الحصار الدولي المفروض عليها. ووصفها كحكومة ارهابية يُخرب هذه الجهود المبذولة.

لقد برزت محاولات حكومة حماس للتخلص من العزلة ومن الازمة المالية في اليومين الماضيين على صعيدين، صعيد داخلي وآخر خارجي، فقد عقد هنية اجتماعا في غزة دعا اليه مندوبين عن جميع الفصائل، واقترح عليهم مجددا الانضمام لحكومة فلسطينية موسعة، فالحكومة الحالية مشكلة من عناصر حركة حماس فقط، وهذا يُصعب على قادتها أن يقولوا عنها بأنها «حكومة فلسطينية»، كما كانوا يريدون، لا أن يُقال عنها بأنها «حكومة حماس». وقد قاطع مندوبو منظمة «فتح» هذا الاجتماع كاستمرار للمواجهة بين الحركة الى جانب مؤسسة الرئاسة بقيادة أبو مازن وبين حكومة هنية.

وهناك دلائل اخرى على هذه المواجهة المتصاعدة يمكن أن نجدها في الردود المختلفة، فأبو مازن من ناحيته، والمتحدثون باسم الحركة من ناحية ثانية، بالنسبة للموقف من العملية التي وقعت في المحطة المركزية في تل ابيب، أعرب بعد ان عاد يوم أمس الى رام الله من زيارات قام بها الى المغرب والاردن، عن اعتقاده بأن العملية الأخيرة، كعادته، تضر بالمصلحة الوطنية الفلسطينية، وأنها عملية ارهابية، مُتحديا الناطقين باسم حركة حماس.

وعلى الصعيد الخارجي، فان الحكومة تواصل جهودها لتجنيد مصادر تمويل بديلة. الزهار يواصل مساعيه في رحلته بين الدول العربية، ويبدو أنه حقق نجاحا محددا في ذلك. فبعد أن وعدت ايران بتحويل 100 مليون دولار لحكومة حماس، ألح السعوديون كذلك لوزير الخارجية الفلسطيني بأنه سيحصل على مساعدة منهم. ويبدو أن مساعدة اخرى ستأتي من قطر في الخليج العربي، والتي ستكون محطته القادمة. العملية الأخيرة تضر بزيارات الزهار للعواصم العربية، فلا توجد أي حكومة عربية توافق على أن يُنظر اليها وكأنها داعمة للعمليات الارهابية، أو أنها متضامنة معها. واذا لم ينجح الزهار في الحصول على المساعدات العربية، واكتفى بالتبرعات الايرانية، فانه بذلك يُعرض حكومته للأخطار التي قد توصف بأنها حكومة منعزلة ومرتبطة مع دول «محور الشر».

العملية الارهابية زادت من حدة الخلاف بين أبو مازن وحكومة حماس. فالاشراف على معبر رفح الذي يشارك الاوروبيون في مراقبته، سبق لأبو مازن أن أعلن قبل يومين بأنه يعتزم نقل المسؤولية عليه لحكومة حماس، إلا أن ممثلي حركة حماس المنزعجين سارعوا الى الاعلان أنهم لا يريدون ذلك، ولا يريدون تحمل المسؤولية. فحركة حماس تفهم بأنها اذا وافقت على تحملها مسؤولية المعابر، فان ذلك سيضع نهاية للاتفاق المصري – الاسرائيلي والتواجد الاوروبي للاشراف، وقد يؤدي ذلك الى اغلاق هذه المعابر. واغلاق هذا المعبر (رفح) سيزيد من حدة الحصار المفروض على قطاع غزة ومعاناة المواطنين.

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/4/18

شبان اسرائيل غير الفرنسيين اصبحوا لامبالين ولا يرغبون في التغيير

■ كان من المثير أن نتابع المعركة الطلابية في فرنسا ومشاهدة هؤلاء الشبان وهم يُخضعون رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس وزرائه، اللذين كانا بمثابة بالونين منفوخين سرعان ما فرغا من الهواء بصورة ذليلة بسبب رأس إبرة صغيرة. صحيح أن جاك شيراك ما زال رئيسا، إلا أن الجميع يعرفون أن ولايته قد انتهت. أما ابن الدلال، دومينيك دي فلبان، فيريد أن يكون رئيسا قادما للبلاد، ولكنه لن يكون رئيسا للوزراء حتى بعد هنيهة من الزمن. كم من الجميل أن نرى رجلا هاما يقوم ملايين المتظاهرين الشبان بتجريده من ملابسه الأنيقة المخملية ويخفضون رأسه على رؤوس الأشهاد.

من الممكن المجادلة حول جوهر التعديل الذي أُدخل على قانون التشغيل الذي ثارت العاصفة حوله في فرنسا، وربما كان هذا التعديل جيداً أو سيئا، ولكن ليس هذا هو الأمر المهم هنا. المهم هو أن جمهورا كبيرا يكترث ويهتم ويعبر عن ارادته وتصميمه الكفاحي.

الطلاب الفرنسيون يعتقدون أن القانون الجديد يتسبب في تردي ظروف تشغيلهم، وعليه، لم يقوموا بالتذمر ومغازلة الأسياد في الباب العالي، بل نهضوا من اماكنهم وصعدوا فوق أعنة الجياد. ما زالوا في فرنسا يؤمنون بالنضال الكفاحي وامكانية الانتصار على رئيس الوزراء الذي وُلد وفي فمه ملعقة من ذهب. ويبدو أن هذه الملعقة ما زالت عالقة في حنجرته. مسكين رئيس الوزراء هذا.

كان من الممكن في ظل مشهد الطلاب المتظاهرين هناك، أن نتذكر الطلاب عندنا ومظاهراتهم البائسة، أبناء القدس ـ تل ابيب الطيبون الأخيار خرجوا الى الشوارع وتلقوا الضربات من الشرطة ليسارعوا الى أحضان أمهاتهم والى نواب الكنيست باكين شاكين، فتتبدد الموجة الاحتجاجية وتتلاشى في ظل صرخاتهم: دولة بوليسية.. دولة بوليسية. كلنا نتذكر الكفاح الطلابي الذي اندلع في عهد نتنياهو عندما رفع رسوم التعليم الجامعية. الموجة استمرت مدة اسبوعين وانتهت في نهاية المطاف في أجواء سرية لطيفة حيث كان نتنياهو وزوجته يُقدمان البيتزا خلال الجلسة للمضربين الجياع، من الطلاب المحتجين.

قادة الطلاب سلّموا منذ ذلك الحين بتوصيات لجنة فينوغراد، ولكنهم يترددوا في تحطيم خطوط الحكم وعدم الاكتفاء برشقهم بالمياه الساخنة، هم لم يتنازلوا عن أحلامهم، وليست هناك أحلام مجانية. الطلاب هناك تعاونوا مع النقابات لوجود قواسم مشتركة. ولكن هذا الأمر لن يحدث في اسرائيل: هنا يقوم الحكم بتحديد القواسم المشتركة وفرضها. وقادة المستقبل عندنا هم عملاء متعاونون مع قادة الحاضر، يتعلمون منهم ويُوالونهم.

ربما يوشك كل هذا الوضع البائس المحزن على التبدل الآن. في الاسبوع الماضي شاهدت صورة اطفال الرياض وهم يتظاهرون أمام وزارة الداخلية مطالبين باعادة والد رفيقتهم ميرلي اليها وعدم إبعاده عن البلاد. نظرت الى الصورة مرارا وتكرارا وشاهدت في وجوه الاطفال بريقا من التصميم، هم تظاهروا بهدوء دون بكاء، ودون أن يطلبوا الذهاب الى الحمام، فأحببتهم وبنيت آمالي المستقبلية عليهم. وربما كان الأفضل أن يبقوا صغارا حتى لا تُفسدهم هذه الدولة!!.

يوسي سريد
نائب سابق
(هآرتس) 2006/4/18

على الحكومة الاسرائيلية ادخال قانون ادخار إجباري لانقاذ المتقاعدين

■ في الاقتصاد الذي يكون فيه نحو مليون شخص دون تنظيم مالي، فيصبح من المعقول التدخل في المال الشخصي للعاملين، وهذا لا يختلف عن القانون الذي يفرض عليه وضع حزام الأمان. لكن العامل الذي ينال أجرا يبلغ اربعة آلاف شيكل، لن يُقدم شكره للمُشرع الذي سيسلبه 200 لصالح الادخار للمستقبل. فالقانون الذي سيفرض تخصيص مال إجباري من اجل التوفير طويل الأجل، والذي يُسمى «تقاعداً» ليس شيئا اعتياديا، مع أن قانونا كهذا كان يبدو أن الكنيست السابقة كانت على وشك اتخاذه (وملفات الكنيست تحتوي على عدد من مشاريع القرارات بهذا الصدد)، وهذا يعني أننا نتحدث عن موضوع يثير الكثير من الجدل بين اوساط الاقتصاديين والقانونيين.

المبدأ الأساس ينص على أن الدولة تُلزم بموجب القانون، كل من الأجير وصاحب العمل على اقتطاع نسبة شهرية تعادل 10 في المئة على الأقل (5 في المئة من كل طرف) من الراتب الاجمالي للعامل، ووضعه في الادخار، يمكنه الحصول عليه فقط بعد الخروج الى التقاعد. وهذا لا يتم بارادة العامل، ولا بأن هذا حقه الفردي، ولا ببرامجه المستقبلية. فالشاب (العامل) يمكنه المطالبة بالحصول على راتبه الكامل بناء على رغبته ومشاريعه الخاصة، لكن الدولة تمتلك الحق بأن تقول له: نعم، هذا مالك، ولكني أقرر الآن بأن تضع 5 في المائة من هذا المال على الجانب لأنني أعرف وأفهم بمستقبلك أكثر منك. الحرية ترى بذلك تدخلا فظا في الحرية الفردية. السلطة الأبوية تعمل للانقاذ وترافق هذا الشاب الأجير لعونه في ايام شيخوخته.

في الجدل الدائر بين وجهتي النظر هاتين، كما هو الحال في خلافات كثيرة في مواضيع أساسية، فان الحل الأمثل يكون في الوسط. فمن ناحية اولى، في الاقتصاد يوجد نحو مليون عامل دون تنظيم مالي، ومن الممكن التدخل حتى فيما يسمى بـ «الاموال الشخصية للعاملين»، و«العلاقة الأبوية» للمُشرع الاسرائيلي ازاء هذا السلوك الاقتصادي لا تختلف عن الحالة التي تفرض علينا ربط حزام الأمان، أو عن الذي يمنعنا من التدخين في اماكن عامة. فهو يقيس مدى تأثير سلوك الفرد على المجموع. وفي موضوع المال الشخصي، حيث أن العامل الشاب الذي له مخططات آنية لكيفية انفاق المال على النحو الذي يريده، وليس مستعدا لتوفيره للمستقبل، هذا القرار سيحوله الى عبء شخصي على الدولة في مستقبل الايام، بعد خروجه الى التقاعد.

ولكن، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنسبة التي تريد الدولة اقتطاعها من راتب هذا العامل الشهري، لأن قانون ادخار إجباري يجب أن ينفذ تحت سقف معين، والجدل يدور فعليا حول الرقم المطلوب، وكل ما يتراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور يكون ممكنا ومعقولا في هذا الصدد. واجبارنا على الاقتطاع من الرواتب الأعلى من المتوسط، سيكون غير عادل، فيمكن سلبنا عن طريق اعفاءات ضريبية، وتشجيعنا بفعاليات اخرى، أما عن طريق الإجبار، فهذا لا يجوز.

ولكن هذه ليست إلا مشكلة واحدة، لأن المشكلة الثانية ستكون في مجال التوضيح للعاملين أنفسهم. لأن غالبية العمال الذين لا يقتطعون اموالا للتقاعد، موجودون أسفل الدرجات السفلى من حيث الأجور. بالنسبة لهم، فان اقتطاع 5 في المئة من الأجر الاجمالي الشهري سيكون ذا تأثير عليهم وغير مطلوب، مع أن صاحب العمل سيدفع 5 في المئة في المقابل. إن الذي يعمل بكد وأجره لا يزيد عن الحد الأدنى 4000 شيكل سيضطر الى التنازل عن 200 شيكل شهريا لصالح التوفير، وبالنسبة اليه يعتبر هذا مبلغا كبيرا، وفقدانه سيؤثر عليه في المدى القريب الى الدرجة التي لن تُشعره بالعرفان والشكر للمُشرع الذي كان سببا في اقتطاع 200 شيكل، مع أن مبلغا يساويه يدفعه صاحب العمل.

لذلك، فان قانون التقاعد سوف يزيد من حاجة عمير بيرتس للنضال في موضوع أجور الحد الأدنى، أو دفع اولمرت الى تأجيل خطة ضريبة الدخل السلبية. اذا قلّ الأجر الفعلي للأجراء الضعفاء صباح غد بسبب الادخار الإجباري للتقاعد، فان بيرتس واولمرت يستطيعان عقد آلاف المؤتمرات الصحافية حول الادخار للتقاعد. ولكن من ناحية اغلبية الاجراء الضعفاء، فانهم سيُشبهون ذلك الذي أراد التهنئة، لكنه وجه الشتم واللعن بدلا من ذلك.

موشيه بيرل
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/4/17